مجلة العمارة والتخطيط، م ٣٦ (١)، ص ص ٨٣- ١٠١، الرياض (٢٠٢٤م / ١٤٤٥هـ)
doi:10.33948/JAP-KSU-36-1-4

مقالة مختصرة غير محكمة

العولمة والثقافة والتراث وهوية المدينة

صالح بن علي الهذلول

salhathloul@ksu.edu.sa salhathloul@hotmail.com

ملخص البحث. يعالج هذا البحث موضوع العولمة وعلاقته بالمدن والتراث العمراني. ويجادل بأن العولمة الاقتصادية لا تعني بالضرورة عولمة الثقافة، بل على العكس من ذلك يرى أن من الضروري لأسباب اقتصادية وثقافية ألا يحدث ذلك. ويرى أن نجاح المدن في المستقبل لن يعتمد على نشر العولمة الاقتصادية ودعمها فقط، وإنما في قدرة هذه المدن على تلافي أثر العولمة الثقافية أو تخفيفه. ويستنتج هذا البحث أن المحافظة على التراث العمراني ليست بديلاً للتنمية الاقتصادية، بل هي أداة فريدة وفاعلة لتحقيق النمو الاقتصادي في المدن. فالمحافظة لم تعد غاية بذاتها، بل أداة لتحقيق غايات أبعد وأوسع. كما أن المحافظة على المناطق التراثية تتيح للمدينة المشاركة في المنافع الإيجابية للاقتصاد المعولم. فالعولمة، سواءٌ كانت اقتصادية أو ثقافية، تعني التغيير، وإحياء المباني التراثية وملاءمتها وإعادة استعمالها بما يوفر الحس بالاطمئنان والاستمرارية للأفراد والمجتمعات.

الكلمات المفتاحية: العولمة، الهوية، الثقافة، التراث، المدينة.

١. المقدمة

أخذت ظاهرة العولمة تشغل بال المفكرين والباحثين في سائر أنحاء العالم، وأصبحت الكلمة على كل لسان، كأنها ظهرت من العدم، أو أنها اختراع جديد لم نسمع به من قبل. ونظراً لأن قضية العولمة لها من الجوانب والمزايا ما يثير اهتمام الكثيرين، فقد ظهر في الفترة الأخيرة سيل من الأدبيات التي تتحدث عن الموضوع. ولم يقتصر الإسهام في الموضوع على ما يقدمه الاقتصاديون وعلماء السياسة أو المهتمون بالشؤون العالمية، بل شمل مساهمات علماء الاجتماع والفلاسفة والإعلاميين والفنانين وعلماء البيئة والطبيعة وغيرهم. وبالرغم من الكم الكبير من الكتابات عن هذا الموضوع، إلا أنه يصعب الإلمام بموضوع العولمة وفهم حقيقتها، وذلك بسبب تركز الدراسات ممن يكتبون على جوانب معينة من جوانب العولمة أو تناول الموضوع من وجهة نظر تخصص الكاتب ومجاله الدقيق.

ومن أفضل ما صدر حول الموضوع بالعربية كتاب «فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية»، (مارتين وشومان، ١٩٩٨م)، وعدد خاص من مجلة عالم الفكر «العولمة ظاهرة العصر» (الكويت، أكتوبر ١٩٩٩م)، وكتاب: من الحداثة إلى العولمة: رؤى ووجهات نظر في قضية التطور والتغيير الاجتماعي (روبيرتس وهايت، ٢٠٠٤). أما بالإنجليزية فهناك كم هائل من الكتب والأبحاث حول الموضوع أقربها لموضوعنا كتاب «العولمة والمدينة» (Short & Kim, 1999). ومقالة لـ دونوفان ريبكيما بعنوان «العولمة، التراث الحضري واقتصاد القرن الحادي والعشرين» (Rypkema, 2005). وعن «سلسلة الثقافة والعولمة» صدر كتاب «التراث، الذاكرة والهوية» (Anheier & Isar, 2011). ومن أحدث ما صدر حول الموضوع كتاب «العولمة والديناميكيات الجديدة داخل المناطق الحضرية في المدن الآسيوية» (Dubach et al, 2014).

وتتناول هذه الكتب والمقالات الموضوع من جوانبه المختلفة برؤية عميقة وموسوعية في الوقت نفسه. كما تقدم مجموعة من الطروحات المهمة حول طبيعة العولمة من منظور ورؤية واعية ذات نزعة إنسانية تختلف عن المنظور السطحي الذي تنادي به وسائل الإعلام المختلفة في وقتنا الحاضر. فمثلاً من أهم الطروحات التي يوردها كتاب فخ العولمة: أن العولمة إنما ترسم لنا صورة المستقبل بالعودة للماضي السحيق للرأسمالية، وذلك من خلال الحركة التي ينادي بها الداعون إلى العولمة لابتعاد الحكومات عن التدخل في النشاط الاقتصادي وحصر دورها في حراسة النظام، ومن ثم اقتلاع كل ما حققته الطبقة العاملة والوسطى من مكتسبات. قضية أخرى يوردها الكتاب ويفندها هي ما يزعمه المنادون بالعولمة من أنها قد أدت إلى انصهار مختلف الاقتصادات في اقتصاد عالمي موحد ذي سوق واحدة، وأن العالم غداً سيكون قرية كونية متشابهة. ويتناول كذلك موضوع تركز الثروة، وأنه مع نمو العولمة يزداد هذا التركز وتتسع

الفروق بين البشر والدول بشكل لم يسبق له مثيل، وهو ما جعل قلة من السكان تستأثر بالشطر الأعظم من الدخل الوطني، في حين تعيش الأغلبية على الفتات. ويخلص الكتاب إلى أن نموذج الحضارة الذي أابتكره الغرب وساد بشكل فاعل بعد انهيار النظام الشيوعي لم يعد صالحاً لبناء المستقبل، والنهوض بالمجتمعات لتصبح قادرة على النمو والانسجام مع البيئة وتحقق التوزيع العادل للثروة والدخل (مارتين و شومان، ١٩٩٨م).

لقد ظهرت العولمة في فكرها ومضمونها وترعرعت في الفترة التي عرفت بعصر النهضة الصناعية وهو ما عرف بفترة الحداثة، فقد بدأ الناس في جميع أنحاء العالم يستعملون الأشياء نفسها - بنسب متفاوتة - منذ ظهور عصر الصناعة، وتطور صناعة الآلة. وقد ساد في هذه الفترة الفكر الحداثي الذي يرى أن هناك واقعاً وتقدماً ملموسين يمكن وصفهما بـ «الطرق العلمية والعقلانية للمجتمع الغربي». ثم جاء فكر ما بعد الحداثة بالتوازي مع الجدل الاقتصادي الدائر بأن هناك بعض التغيير العميق يحدث في العالم. وترى نظرية ما بعد الحداثة أن الحضارات الأخرى فعالة أيضاً بشكل متساو، وأن الفكر العلمي الخطي ليس هو الطريق الوحيد إلى الحقيقة، لأنه لا توجد حقيقة واحدة منفردة، وأنه ليس هناك شكل وحيد للتنظيم الاجتماعي يعد معياراً لما يعنيه أن تكون متقدماً أو عقلانياً. كما يجادل منظرو ما بعد الحداثة بأن الاقتصاد ليس هو ما يحدد الثقافة في عصرنا الحاضر، بل إن الثقافة هي التي تدفع إلى التغيير الاقتصادي (روبيرتس وهايت، ٢٠٠٤م).

ويهدف هذا البحث إلى إيضاح دور الثقافة والتراث - وبخاصة التراث العمراني - في المحافظة على هوية المدينة، ويناقش كيفية استثمار المحافظة على التراث في تلافي أثر العولمة الثقافية على المجتمعات الحضرية أو تخفيفه.

ويفترض البحث أن العولمة الاقتصادية لا تعني أو تؤدي بالضرورة إلى عولمة الثقافة، وأن من الضروري لأسباب اقتصادية أن تحتفظ كل مدينة أو مجتمع بثقافته وتراثه الذي يميّزه عن المدن والمجتمعات الأخرى.

ولتحقيق هدف البحث وفحص فرضياته، يتناول البحث خمسة محاور، حيث يبدأ بتعريف العولمة، ثم يحلل العلاقة بين العولمة والثقافة والتراث، والعولمة وعلاقتها بالهوية. ثم يتناول العولمة وعلاقتها بالثقافة في المدن، فيحلل أنواع الثقافة وهي: المعولمة والرائجة وغير المتجانسة. وفي الجزء الأخير من البحث يركز على دور التراث العمراني وكيفية استخدامه وتطويره بوصفه رافداً وجزءاً من استراتيجيات التنمية الاقتصادية في المدن، وحاضناً للأنشطة الثقافية المحلية التي تميز المدن بعضها عن الآخر.

٢. تعريف العولمة

يمكن تعريف العولمة بإيضاح ما تشير أو ترمز إليه أو تتفاعل معه، فمثلاً يورد روبيرتس وهايت (٢٠٠٤م)، أربعة مؤشرات لظهور العولمة هي:

- تشير العولمة وبشكل واسع جداً إلى مجموعة من الإجراءات تجعل العالم أكثر اندماجاً واعتماداً بعضه على الآخر.
- تشير العولمة إلى دمج تعتمد فيه الشركات بعضها على الآخر، وإلى إنتاج مرتبط على نطاق عالمي، وإلى زيادة مذهلة في التجارة المنظورة وغير المنظورة وفي الاقتصاديات الوطنية مرتبط بعضها بالآخر.
- تعني العولمة بالنسبة للبعض، سيطرة نخبة سياسية واقتصادية جديدة غير خاضعة للمحاسبة إلى حد بعيد على صنع القرار، وهي بشكل أكثر تحديداً ووضوحاً بالنسبة لهم «وول ستريت، والخزانة الأمريكية، ومجموعة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي». إن العولمة بالنسبة لهؤلاء الكتاب والمؤلفين ليست مجرد دمج اقتصادي، ولكنها سيطرة مركزية متجانسة، وهناك جدل حول كل من هذين البعدين.
- يرى آخرون أننا لا نستطيع أن نصف العولمة ببساطة بأنها دمج اقتصادي، ولكن ما يحدث هو في الأغلب نقلة نوعية في شكل التنظيم الاجتماعي، تمثل تحولاً تاريخياً في نظام العالم الرأسمالي.

وتعتمد العولمة على ثلاثة أسس هي (نصار، ٢٠١٥م):

٤. تكنولوجيا المعلومات والإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي.

٥. حرية التجارة الدولية في مرحلة ما بعد الشركات متعددة الجنسيات.

٦. اقتصاد السوق وحرية الحركة في الأسواق العالمية.

ويمكن تعريف العولمة بأنها نظام عالمي جديد يقوم على العقل الإلكتروني والثورة المعلوماتية، وتعتمد على المعلومات والإبداع التقني غير المحدود، دون اعتبار للأنظمة والحضارات والثقافات والقيم، أو الحدود الجغرافية والسياسية القائمة في العالم (سعيد، ١٩٩٩م). ومما سبق نستنتج أن العولمة تتضمن بروز عالم بلا حدود أو عوائق جغرافية، أو اقتصادية، أو ثقافية، أو سياسية.

٣. العولمة والثقافة والتراث

الثقافة هي كل ما يبدعه أو ينتجه الإنسان بيده أو جسمه أو عقله مثل الصناعة والعمل والتفكير والتأمل. فالثقافة هي ذلك الكل المركب الذي ينتجه الإنسان، ويشتمل على المادي وغير المادي. وتمثل الثقافة نظام القيم الأساس للمجتمع، وهذا ما يجعل كل نظام

اجتماعي ثقافي يتميز بما يمكن تسميته الشخصية الأساسية. ويوجد عنصر مهم في تحديد مفهوم الثقافة يؤكد تنوع الثقافات ونسبتها، وهو دور الرمز، وأحياناً قد تكون اللغة نفسها باعتبارها تجريداً ووصفاً للواقع. فالإنسان يصنع عالماً من الرموز، ثم يحيا في هذا العالم الرمزي. ومن ثم يكون كل حقيقة بالنسبة له رمزية، ثم تكون الأحكام والتقييمات والمدركات كلها نسبية مع النظام الثقافي الذي ينتمي إليه. (إبراهيم، ١٩٩٩م)

والتراث كما يعرفه طاشكندي (١٤٢٧هـ)، هو ما ورث أو كل ما تركه السلف من المباحات الشرعية. والتراث بالمفهوم الحديث المتداول هو: كل ما وصل إلينا مكتوباً في علم من العلوم أو محسوساً في فن من الفنون، مما أنتجه الفكر والعمل في التاريخ الإنساني عبر العصور (التويجري، ٢٠١١م). ويقود هذا التعريف إلى أن التراث جزء من الثقافة إن لم يكن هو ثقافة المجتمع ذاتها.

والأمر الملح والمنطقي الذي يتبادر إلى الذهن في هذا الموضوع يتبلور حول علاقة الثقافة والتراث بالعولمة. لذا يثار التساؤل: هل ستنتج عملية العولمة ثقافة خاصة بها؟ أم أن من المفترض وجود ثقافة ذات منحى إنساني عام تتطور في اتجاه عولمة شاملة؟ وهو ما يمثل عولمة الثقافة أو الثقافات. والاحتمال الآخر أن تترك الحقبة التاريخية التي تسودها العولمة سمات مشتركة تنسب لظاهرة العولمة وتتبناها كل الثقافات الإنسانية (إبراهيم، ١٩٩٩م). والفرق في ذلك أن عولمة الثقافة قد تكون انتقائية، بحيث تتبنى بعض السمات والخصائص وترفض أخرى، بينما ثقافة العولمة كاسحة وشاملة.

والتساؤل التالي هو: ما العولمة الثقافية، وماذا تتضمن؟

العولمة الثقافية تعني انتقال تركيز اهتمام الإنسان ووعيه من المجال المحلي إلى المجال العالمي ومن المحيط الداخلي إلى المحيط الخارجي، وهو ما يمكن وصفه بالوعي بعالمية العالم ووحدة البشرية.

ويورد عبد الخالق عبد الله (١٩٩٩م) مؤشرات لما تتضمنه العولمة الثقافية، منها:

- بلوغ البشرية مرحلة الحرية الكاملة لانتقال الأفكار والمعلومات والبيانات والاتجاهات والقيم والأذواق على الصعيد العالمي حيث فقدت الدول القدرة على السيطرة والتحكم.
- التدفق الحر للأفراد من كل الجنسيات وتنقلهم بين دول العالم.

إن الأفكار والقيم والمفاهيم والقناعات الثقافية تحمل في أحشائها دائماً بذور العولمة، بمعنى الاستعداد للانتشار الحر دون قيود، والانتقال العابر للحدود، والتوسع على الصعيد العالمي. فلو تركت الثقافة لطبيعتها، وأعطيت حرية الاقتصاد نفسها لأصبحت أسرع وأكثر

عولمة من الاقتصاد والجوانب الحياتية الأخرى. مثال هذه الطبيعة الأديان والأيديولوجيات الرئيسة توجه عادة إلى كل البشرية، ولا تكترث لحدود الدول أو التجمعات الإثنية أو الولاءات الوطنية. فرسالة كل الديانات - مثلاً - هي رسالة شمولية وعالمية وتوحيدية غايتها توحيد العباد للإيمان بالله، والإسلام هو دين التوحيد ودين كل البشر (عبد الله، ١٩٩٩م).

٤. العولمة والهوية

يشمل المعنى اللغوي والفلسفي لكلمة «هوية» الامتياز عن الغير، والمطابقة للنفس، أي خصوصية الذات، وما يتميز به الفرد أو المجتمع عن الأغيار من خصائص ومميزات، ومن قيم ومقومات. والهوية الثقافية لأمة من الأمم هي القدر الثابت، والجوهري، والمشترك من السمات والقسمات العامة التي تميز حضارة هذه الأمة عن غيرها من الحضارات، والتي تجعل للشخصيات الوطنية أو القومية طابعاً تتميز به عن الشخصيات الوطنية والقومية الأخرى (التويجري، ٢٠١١م).

والهوية لكل شعب أو أمة هي حصيلة الدين، اللغة، الفكر، التاريخ، الفنون والآداب، التراث والقيم والعادات والتقاليد، الأخلاق والوجدان ومعايير العقل والسلوك. وليست كل هذه المكونات ثابتة بل بعضها يتغير حسب المستجدات الإنسانية والحضارية. وهناك تصوران للهوية الثقافية: التصور الثابت الإستاتيكي، ويرى أن الهوية شيء اكتمل وانتهى وتحقق في الماضي، والتصور التاريخي الديناميكي، ويأخذ بمبدأ أن الهوية ليست ماهية ثابتة، بل هي شيء يتم اكتسابه وتعديله باستمرار، أي أن الهوية قابلة للتحول والتطور. وعليه فالهوية الثقافية تختلف من عقيدة إلى أخرى، ومن شعب إلى شعب، ومن مرحلة زمنية إلى أخرى (العيد، ٢٠١٤م).

إذاً فالهوية أو الخصوصية مفهوم أيديولوجي أكثر منه علمي، بخاصة أن الهوية يمكن التعبير عنها أو تحديدها من خلال سمات كثيرة ومختلفة. فقد يعبر عنها من خلال الدين أو اللغة أو الدولة الوطنية أو القومية. وكل هذه الخصائص متغيرة حسب طريقة استخدامها وتوظيفها. لذلك يمكن لمجتمع أن يبدل «هويته» حسب المراحل التاريخية والظروف الحاكمة. مثال ذلك في التاريخ العربي حتمية سيادة القومية العربية حيث تحول إلى أن الإسلام هو الحل.

ويميل بعض المفكرين نحو نفي وجود هوية ثابتة ومحددة قطعياً. ويوردون مثلاً لذلك: القومية أو الدين. ويرون أن مفهوم الهوية يتماهى مع الأيديولوجيا بمعناها السلبي أي تزييف للوعي، فالهوية غير موجودة ولكن تخلق وتشكل اجتماعياً فهي لا تعدو كونها ظاهرة اجتماعية أو إنسانية. الإنسان لا يولد بهوية لا يستطيع منها فكاكاً وكأنها خصائص وراثية (إبراهيم، ١٩٩٩م).

ويركز معظم الدراسات العلمية على

تاريخية ونسبية الهوية وعدم الإقرار بثباتها (مرة أخرى مثال العرب: القومية.. الإسلام). لذا فإن هذه النسبية تجعل الهوية مرنة قد تتعايش أو تقتبس من ثقافات أخرى، بل قد تساعدها عوامل التقارب وسقوط الحواجز على تفاعل إيجابي وخلاق مع العولمة. ولكن أليس هذا هو الخطر الحقيقي؟.. أن تنهار الهوية أمام غزو العولمة. والجواب: لا، فالقضية ليست هذه. ليس السؤال: كيف نقاوم العولمة ونحمي أنفسنا منها؟ ولكن السؤال هو: كيف نعيش عالمنا الراهن بواقعية ودون تناقضات وتأزم وبلا إحساس بعقدة نقص أو خوف؟

٥. العولمة والمدينة

العولمة تأخذ مكانها وتحدث في المدن، والمدن تتفاعل مع العولمة وتعكسها من جديد. فالعمليات التي تتم على مستوى دولي تقود إلى تغيرات في المدينة، وبتفاعل المدن مع هذه التغيرات تعيد صياغة العولمة وتؤكدها. وتزدهر العولمة في الحواضر الكبرى. إن نظم الإنتاج، والسوق والتمويل، والخدمات، والاتصالات، والثقافة والسياسة التي تنبثق حالياً على مستوى العالم إنما يعبر عنها وتتم مكانياً من خلال منظومة من المدن العالمية. ولذا فإن التغيرات الاقتصادية والثقافية والسياسية أصبح لها تأثير جذري في إعادة هيكلة المدن حول العالم.

إن ديناميكية وحركية العمران المعاصر تعبر مكانياً عن العولمة، بينما التغيرات الحضرية تعيد تشكيل وقولبة العولمة. وأحد العوامل الأساسية في التغير الحضري هو ازدياد ارتباط المدن بالظواهر العالمية. إن مدننا مفتوحة بشكل أكبر الآن مما كانت عليه في الماضي للمؤثرات العالمية. (Dubach et al, 2014, Short & Kim, 1999).

٥,١ الثقافة المعولمة

إن تشكيل المجتمع الحضري المعولم يعتبر عاملاً مهماً وأساسياً في التغير الحضري. ويمكن ملاحظة وجود المجتمع الحضري المعولم أو العالمي بازدياد التماثل بين الحواضر الكبرى في العالم، بما في ذلك: البيئة العمرانية، نمط حياة معين، وسياسات ووسائل ديناميكية تتوفر لبيئة الأعمال (Short & Kim, 1999, Dubach et al, 2014).

إن العولمة تضغط على المدن كي تطور هذه المدن ثقافتها ومجتمعها بشكل يجتذب الاستثمارات والشركات ومختصي التقنيات العالمية وهو ما يساعد سكان هذه المدن ومستثمريها على البقاء والنماء. لقد انبثقت ثقافة عالمية من خلال ظهور أفكار ومعلومات، وقيم وأذواق جديدة بشكل مستمر، وانتشرت هذه الثقافة على مستوى العالم من خلال الأفراد المتنقلين (ازدياد حركة الهجرة ونمو السياحة خلال العقود القليلة الماضية)، ومن خلال التمثيل الإلكتروني المرئي (النمو السريع لوسائل الإعلام الإلكترونية والفضائيات)، ومن خلال الصفات والعلامات الرمزية. وبذا أصبحت الدنيا ذات ثقافة معولمة (Dubach et al, 2014). وهناك خمسة

أبعاد لتدفق الثقافة المعولمة وانتشارها هي:

- التنوع العرقي من خلال حركة السياح، المهاجرين، اللاجئين والعمال.
- توزيع المعلومات من خلال القنوات الفضائية والأفلام والمجلات والجرائد على مستوى العالم.
- توزيع التقنية وانتشارها، وكل ما ينتج عنها من وسائل التواصل الاجتماعي INTERNET.
- تدفق رأس المال وتحركه على مستوى العالم دون عوائق.
- انتشار الأفكار والقيم السياسية عالمياً.

يجادل البعض أن ظهور هذه الأبعاد وتدفقها وانتشارها في وقتنا الحاضر ساعد في ظهور وتكوين ثقافة العولمة، بينما سمح انفصال هذه الأبعاد بعضها عن الآخر لتعددية الثقافات على مستوى العالم بالوجود والاستمرار. ويتركز النقاش حول ثقافة العولمة فيما إذا كان تدفق هذه الثقافة وارتفاع الوعي على المستوى العالمي الذي ظهر حديثاً (حقوق الإنسان، أحزاب المحافظة على البيئة، منظمات المحافظة على التراث، منظمات المرأة.. إلخ) يساعد ويزيد من تماثل الأماكن المختلفة في العالم وبخاصة المدن، أو لا (Short & Kim,1999)، (نصار، ٢٠١٥).

لقد أخذ التواصل العالمي يتقوى من خلال المنظمات والمؤسسات والشركات العالمية. من أمثلة هذا التواصل على مستوى المنظمات: ظهور الحركات المختلفة (حقوق الإنسان، حركة المرأة، الخضر) على المستوى العالمي التي تدفعها وتحركها المنظمات غير الحكومية. وقد أصبح بناء العولمة ثقافة مهيمنة في العالم المعاصر.

٢,٥ الثقافة الرائجة

إن التوتر بين الثقافة المتماثلة والمختلفة هو القضية الخلافية والمثيرة للجدل في تفسير التواصل المتزايد عبر الكرة الأرضية. الآخذون بوجهة نظر ظهور وتعميم الثقافة المتجانسة بسبب العولمة يشيرون إلى: الثقافة الرائجة، وظاهرة الحواضر العالمية. ويؤكدون ذلك بظهور ثقافة الاستهلاك وانتشارها على مستوى العالم، وربطها بالأمركة (ماكدونالدز، كوكاكولا، بنطلونات الجينز). وكذلك هيمنة صناعة الترفيه المعولمة (أفلام هوليود، MTV).

ويجادل أصحاب وجهة النظر المضادة بأن الاستهلاك لا يحقق بالضرورة تجانساً ثقافياً إلا إذا لجأنا إلى فهم خاص لما تعنيه كلمة (ثقافة). وعلينا أن نفرق بين تأثير الإعلام المعولم على أشكال الثقافات الخارجية والتأثير على جوهر الثقافات كرؤيةٍ للعالم يمكن أن تتمظهر في دين أو عقيدة أو قومية (إبراهيم، ١٩٩٩م). إننا بقليل من التأمل يمكن أن نلاحظ أن تأثير «العولمة الإعلامية» لا يتعدى القشرة أو الخارج، بالذات فيما يتعلق بانتشار الثقافة الاستهلاكية مثل: ملابس الجينز، والمشروب: الكوكاكولا، والمأكل: ماكدونالدز. مثال ذلك: فتاة تلبس بنطلون جينز

وهي محجبة، أو شاب يدخن سجائر أمريكية وهو يصلي ويصوم. لذا نصل إلى نتيجة مهمة هي: قد يلبس الناس أو يأكلون أو يدخنون الشيء نفسه ولكنهم يفكرون ويتصرفون بصور مختلفة، إذاً فالاستهلاك لا يحقق تجانساً ثقافياً.

كما يمكن الإشارة هنا إلى محدودية تأثير وسائل الإعلام المعولم على مستوى الفكر حيث نلاحظ انتشار قيم مثل حقوق الإنسان والديمقراطية، ولكن أخذ الناس بها ليس بسبب قوة مصدرها الإعلامي الذي يفرضها على عقول المتلقين، ولكن بسبب الرسالة الإنسانية المتضمنة فيها. لذا نجد أنه ليس هناك تضاد أو تضارب بين العولمة والهوية الثقافية بخاصة لو لبت مفردات العولمة الثقافية احتياجات إنسانية وحقيقة وغير مزيفة عند الآخرين.

ظاهرة الحواضر العالمية: بالإضافة إلى الثقافة الرائجة يشير الآخذون بوجهة نظر ظهور وتعميم الثقافات المتجانسة إلى تشييد وتنمية ما عرف بـ «الحواضر العالمية»، وذلك من خلال مزاولة العديد من المهنيين لأعمالهم عبر القارات كالمحامين والمعماريين ودور النشر.. إلخ. لقد أصبحت الحواضر أو المدن العالمية أكثر تماثلاً معاً من تماثلها مع المدن الأخرى في بلدانها. مثال: أعمال المعماريين المشهورين مثل: فرانك قيري، أي. إم. بي، جيمس سترلنج، ريتشارد روجرز، نورمان فوستر، زها حديد... إلى آخر القائمة، التي توجد وترتفع في مواقع مهمة من هذه الحواضر. لقد جعلت البنايات المصممة من هؤلاء المعماريين العالميين المشهورين وأمثالهم المدن حول العالم تبدو متماثلة تعيش في عصر ما بعد الحداثة (Short & Kim, 1999).

٥,٣ ظاهرة الثقافة غير المتجانسة

بينما يجادل أصحاب الاتجاه الآخر «الثقافة متغايرة الخواص (غير المتجانسة)» بأنه بالرغم من هيمنة البرامج التلفزيونية الأمريكية والأحداث الرياضية ونشرات الأخبار العالمية والإعلانات والأفلام التي تعم الكرة الأرضية، فإن هذا لا يعني أن الاستجابة وردود فعل المشاهدين والمتلقين من ثقافات وخلفيات حضارية مختلفة ستكون متسقة ومتماثلة. ويجادل هؤلاء بأن ردود الفعل المختلفة لأنماط العولمة توضح بشكل جلي أن الاحتمال ضئيل في ظهور مجتمع أو ثقافة عالمية متسقة ومتماثلة، ولكن سيكون هناك العديد من المجتمعات أو الثقافات العالمية. ويجادلون بأن الخلفيات الثقافية المختلفة ليست حاويات فارغة وجاهزة لاستقبال الرسائل المعولمة، بل هي نزاعة إلى انتقاء ما تستقبله وتستهلكه مما يردها من رسائل ومعلومات. كما يرون أن الناس في عالمنا المعاصر قد أصبحوا أكثر وعياً بوجود الحضارات والثقافات المختلفة، وأنه لا يمكن توجيههم بسهولة ضمن دائرة ثقافية واحدة.

وبالرغم من تفجر الثقافة المتدفقة من الغرب وما يوحي به الوعي العالمي من تكون ثقافة عالمية موحدة إلا أن الوجود القوي للمجتمعات والثقافات المحلية والتقليدية في

جميع أنحاء المعمورة يجعل من الصعب الزعم بأن العالم أصبح ذا ثقافة متجانسة وموحدة. بل يذهب الآخذون بهذا الاتجاه إلى الادعاء بأن العولمة قد تقود إلى: إعادة تقويم القيم والتراث التقليدي والتمسك بها أو بأجزاء منها للمحافظة على هوية المجتمع وثقافته الخاصة. (السيد، ٢٠١٠م، إبراهيم، ١٩٩٩م، Rypkema, 2005).

٦. العولمة والتراث العمراني

ولذا لا يبدو أنه كلما زادت هيمنة العولمة فقد الناس إحساسهم بالفروقات بينهم، بل على العكس من ذلك فإن العولمة تقوي وتحفز شعور الجماعات بما يميزهم عن الآخرين وذلك لمعرفتهم وتعرضهم للمجتمعات والثقافات الأخرى. وقد بدأت تتعزز هذه الفوارق والميزات بفعل السياحة التي تركز على الثقافات التقليدية والمحلية والعرقية. وكلما يصبح العالم أكثر تجانساً واتساقاً فإن الثقافات المختلفة تتعزز قيمتها، وتعاد صياغتها واستثمارها. والمدن بطبيعتها هي المكان الملائم لعرض ثقافة الجماعات المختلفة هذه في متاحفها وبنايتها وساحتها وميادينها.

٦,١ التراث العمراني في المدن والعولمة

لن يعتمد نجاح المدن مستقبلاً على نشر ودعم العولمة الاقتصادية فقط، وإنما في قدرة هذه المدن على تلافي أثر العولمة الثقافية أو تخفيفه. إن المحافظة على التراث العمراني وإحياءه يمكن أن يكون وسيلة أساسية لدعم ازدهار المدينة، بدلاً من أن يكون عائقاً لنموها الاقتصادي. وهناك ستة مبادئ رئيسة لنجاح التنمية الاقتصادية في المدن في عصر العولمة هي: العولمة ذاتها، المحلية، التنوع والتعددية، الاستدامة، تحمل المسؤولية، والموقع (Rypkema, 2005).

١. العولمة نفسها: فالقبول بمبدأ العولمة من قبل راسمي ومطوري استراتيجيات التنمية في مدينة ما يتيح لهذه المدينة تحديد الخاصية أو الخصائص المميزة لديها، والتي يمكن من خلالها أن تنافس في السوق العالمي. كما يتيح لها تطوير وسائل لتقليل التأثير السلبي للاقتصاد المعولم.

٢. المحلية: لا بد أن يتضمن تعريف «التنمية الاقتصادية» الحاجة لأن يربط محلياً، وأن يكون هناك معيار محدد وقابل للقياس. ومعظم هذه المعايير ستكون نوعية بدلاً من المعايير الكمية. ويحتم الأخذ بمبدأ الارتباط المحلي تحديد الأصول التي يمكن أن تستخدم للتعامل مع العولمة، مثل: العنصر الإنساني، الطبيعي، المادي، المحلي، الوظيفي، والعنصر الثقافي.

٣. التنوع والتعددية: فتعدد النظام الأيكولوجي المحلي، وتنوع السكان في المدينة الواحدة يقتضي تنوع الاقتصاد المحلي ووجود أسواق مختلفة ومتنوعة. كما أن تعدد أذواق الناس يحتم عدم الأخذ بمبدأ التقييس والتماثل في إنتاج السلع. وهذا يتعارض مع المبدأ المتبع في عصر الصناعة، ولكنه يتيح فرصة المنافسة بين المدن المختلفة، إذ تتميز كل مدينة أوكل سوق بمنتجات

خاصة بها.

٤. الاستدامة: لتحقيق التنمية الاقتصادية لا بد أن تركز المدينة على الأخذ بمبادئ الاستدامة في البنى الهيكلية وضبط النظام المالي للحكومة المحلية. كذلك يجب أن تأخذ استراتيجية تنمية المدينة التراث العمراني والثقافة والتقاليد والأعراف والمهن المحلية بالحسبان، بحيث تصبح مكوناً أساساً وأداة رئيسة من أدوات تنمية المدينة المعنية.

٥. تحمل المسؤولية: لا بد أن تتحمل كل مدينة المسؤولية لمستقبل اقتصادها، بما فيها الحكومة المحلية للمدينة، وقطاعها الخاص، والمنظمات غير الحكومية والمواطنين والأفراد، بحيث يتم التحديد والسعي لتحقيق الاستراتيجيات المرسومة لتنمية المدينة من قبل الأطراف كافة.

٦. الموقع: سيكون هناك تحول في القرن الحادي والعشرين من اقتصاديات الموقع - التي كانت سائدة في تحديد مواقع المدن - إلى اقتصاديات المكان. لذا فلن يلعب موقع المدينة - سواء كان قرب نهر أو بحر أو غابة تقطع منها الأخشاب أو منجم.. إلخ - دوراً رئيساً كما كان في القرون الماضية. لذا سيعتمد اقتصاد المدن على الجانب النوعي والمكاني كالتراث العمراني، بدلاً من الاقتصاد الكمي والمرتبط بموقع ذي خصائص محددة.

يوردُ دونفان ريبكيما (Rypkema, 2005) خمسة حسوس رئيسة لا بد من الأخذ بها والتركيز على تطويرها كي تستطيع المدن المنافسة في القرن الحادي والعشرين، وهي: حس المكان، والهوية، والتطور، والمواطنة، والانتماء. وكل هذه الحواس ذات ارتباط أساس بالتراث العمراني للمدينة.

١. حس المكان: يجب أن تتميز المدينة وتنفرد بأماكنها سواء في بيئتها الطبيعية (الإيكولوجيا) أو في بيئتها العمرانية. فلا بد من الإحساس بأن المدينة المعنية ليست «أي مكان» كما أنها ليست «لا مكان» بل يجب أن توحي للساكن والزائر بأنها ذات أماكن معروفة لا تتكرر في أي مدينة أخرى.

٢. حس الهوية: إن المدينة التي تريد أن تكون «مكاناً ذا قيمة « على المدى الطويل تحتاج إلى تحديد ومعرفة العوامل التي تضيف لتميزها عن أي مدينة أخرى. والعوامل الطبيعية والثقافية كالتراث العمراني أساسية لخلق هذا التميز.

٣. حس التطور: لا بد للمدن النوعية المميَّزة والحيّة ألا تكون جامدة كمتحف من الماضي وألا تبدو كأنها أنشئت وبنيت يوم أمس، إذ لا بد أن يعكس النمط العمراني للمدينة وظيفتها وثقافتها وجمالها وتاريخها المتطور باستمرار. وهنا يأتي دور التراث العمراني المتجدد والحيّ.

٤. حس المواطنة أو التملك: فلا بد أن يحس من يعيش في المدينة المعينة أو يسكنها، ومن قبل جميع القطاعات العاملة بها بالمواطنة، وأن يشعروا بأنهم بوصفهم مواطنين لهم سهم وصلة بهذا

المكان المحدد وبساكنيه.

٥. حس الانتماء: إن الشعور بتملك المكان الذي يعيش فيه الفرد ينمي حس المسؤولية عن هذا المكان، كما يزيد الشعور بالالتزام والارتباط بالسكان الآخرين في المدينة نفسها أو المكان ذاته. كما أن الانتماء للجماعة والمكان هو حصيلة تاريخ وذكريات ماضية، لذا فإن الجماعات عادة لا تنسى أو تغفل تاريخها بسهولة.

٢,٦ استراتيجيات تنمية المدن التي تتبنى المحافظة على التراث العمراني والثقافي

هناك اعتقاد سائد بين مناصري العولمة والمناوئين لها أو منتقديها. هذا الاعتقاد يقول بإن العولمة تتضمن عولمة اقتصادية وعولمة ثقافية، وهذا غير صحيح على إطلاقه. فليس حتمياً أن يقود الاقتصاد المعولم إلى عولمة ثقافية، بل إن من الضروري لأسباب اقتصادية وثقافية أن لا يحدث ذلك. وكي لا يحدث ذلك يجب أن تتضمن استراتيجيات التنمية قرارات على المستوى الوطني والإقليمي، ولكن بالأخص على مستوى المدينة بأن يتم التأكد من عدم عولمة الثقافة المحلية. إن تحديث ورفع مستوى التجمعات العمرانية القائمة – من توفير للبنى التحتية ووسائل الراحة والعناية بالصحة العامة وتوفير مستوى معيشي جيد – لا يحتم بالضرورة «تغريب» البيئة العمرانية، إذ إن نقل أنماط العمران من أماكن ومجتمعات أخرى لن يصل مطلقاً لمستوى الأنماط والنماذج المحلية الأصيلة.

فاستراتيجية التقليد واستيراد الأنماط والنماذج العمرانية تقود المدينة من كونها «مكاناً محدداً ومميزاً إلى أن تصبح مثل أي مكان آخر». والمسافة بين «أي مكان» والـ «لا مكان» هي في الواقع قصيرة وقريبة من بعضها.

إن المحافظة على التراث ليست بديلاً للتنمية الاقتصادية كما يروج أحياناً، بل إن المحافظة على التراث العمراني أصبحت أداة فريدة وفاعلة لتحقيق النمو الاقتصادي في المدن. لقد تخطت المحافظة على التراث كونها غاية بذاتها، إلى تحقيق غايات أبعد وأوسع، كإحياء مراكز المدن، وإيجاد فرص عمل، وكونها حاضنة للأعمال الصغيرة والناشئة، والتطوير الثقافي، وتوفير المساكن، وتشجيع السياحة.. إلخ.

وتشتمل الاستراتيجيات الناجحة التي تستخدم المحافظة على التراث أداةً للتنمية الاقتصادية على قواسم عامة ومتعددة، (Rypkema, ٢٠٠٥) منها:

١. تحديد وحماية المعالم العمرانية الرئيسة.

٢. العناية بالأصول التاريخية وهذه أكثر من مجرد المعالم الرئيسة، ففي الغالب تكون مباني عادية من مباني العامة.

٣. المحافظة على مجموعة مبانٍ أو أحياء بكاملها بدلاً من مباني منفردة، إذ إن ذلك عادة ما يكون أكثر أهمية وفائدة.

٤. معظم المباني ذات الأهمية التاريخية تعرف

بأهميتها على المستوى المحلي وليس على المستوى الوطني أو العالمي.

٥. التأهيل وإعادة استخدام المباني التراثية لوظائف أخرى يمثل عنصراً رئيساً وفاعلاً كجزء من استراتيجية التنمية الاقتصادية في المدينة.

٦. الأصالة عنصر مهم في نجاح سياسة المحافظة المستدامة.

وبفهم واستيعاب هذه القواسم الستة تولّد استراتيجيات التنمية العديد من المكاسب، منها:

١. إيجاد وظائف جديدة ومتنوعة، حيث تحتاج عمليات الترميم من يقوم عليها.

٢. التدريب ونقل المهارات والخبرات من الأجيال السابقة للأجيال الحالية، بدلاً من فقد هذه الخبرات ونسيانها.

٣. الإنتاج محلياً بدلاً من الاستيراد، فالمحافظة التاريخية الرصينة تستدعي استخدام خبرات وعمال ومواد محلية، بعكس تشييد مبانٍ جديدة والذي غالباً ما يتطلب استيراد الخبرات والمواد والعمالة الأجنبية في معظم الأحيان.

٤. التوافق مع التحديث، هناك العديد من المباني التاريخية والتراثية التي لا تتوافر فيها وسائل والراحة والأمان التي تلائم الحاضر. ولكن في العقود الأخيرة طوّرت طرق ووسائل لتحسين هذه المباني وتحديثها دون الإخلال بهيكلها الإنشائي.

٥. التوافق مع التطور، إننا بمجرد أن نتعامل مع المناطق المحافظ عليها على أنها ليست متاحف وإنما أماكن للعيش والعمل، فإن هذه المناطق والمباني ستثبت أنها قابلة للكثير من الاستعمالات الحديثة والمعاصرة.

٦. عدم التماثل في المنتج، عادة ما تكون المنتجات المختلفة (غير المتماثلة) هي المطلوبة والتي تحقق قيمة أعلى في الأسواق. لذا فإن أي مدينة ترغب في اجتذاب رأس المال الاستثماري لا بد أن تميّز نفسها عن أي مكان آخر. والبيئة العمرانية هي الوسيلة المرئية والطريق للتعبير عن تميز مدينة ما من حيث اختلافها وانفرادها وتميز هويتها أكثر من أي عنصر آخر.

٧. المباني التراثية هي الحاضن الفعّال للمنتجات والخدمات التراثية، إذ تمثل المباني التراثية الحاضن والمكان الملائم لعرض المنتجات والخدمات الحرفية التراثية، حيث تضيف بيئة هذه المباني للإحساس بأصالة المنتج وعراقته.

٨. المباني التراثية تمثل حاضناً طبيعياً للمشاريع الصغيرة والناشئة، بخاصة ما يرتبط منها بالثقافة والتراث والسياحة.

٩. إتاحة الفرصة للسياحة، فالسياحة هي أكثر القطاعات نمواً في القرن الحالي، ولكن لا تستطيع كل مدينة أن تجعل السياحة مكوناً أساساً من مكونات اقتصادها. ولكن حينما تحدد وترسم استراتيجية التنمية المحلية أن السياحة تمثل مكوناً أساساً من مكونات اقتصاد المدينة،

فـإن تحديـد المناطـق التاريخيـة والتراثيـة في المدينـة وحمايتهـا وتحسـينها وتفعيلهـا يصبـح أمـراً ضروريـاً وملحـاً لنجـاح السـياحة في هـذه المدينـة.

تمثـل العنـاصر التسـعة المشـار إليهـا آنفـاً منافع ربحيـة قابلـة للقيـاس إذا مـا حافظنـا عـلى المناطـق التراثيـة. ولكـن يبقـى هنـاك عنـصران آخـران ربـما يكونـان أكثـر أهميـة ولكنهـما أقـل قابليـة للقيـاس:

الأول: أن العولمـة، سـواء كانـت اقتصاديـة أو ثقافيـة، تعنـي التغيـير، وهـو تغيـير يمكـن أن يكـون مدمـراً سياسـياً واقتصاديـاً واجتماعيـاً ونفسـياً. إن إحيـاء المبـاني التراثيـة وملاءمتهـا وإعـادة اسـتعمالها يمكـن أن يوفـر الحـس بالاطمئنـان والاسـتمرارية للأفـراد والمجتمعـات وهـو مـا يسـاعد عـلى التعامـل مـع التأثـيرات غـير المرغوبـة والتغـيرات السريعـة التـي تجلبهـا العولمـة.

والثـاني: يكمـن في تفحـص الفلسـفة الخاصـة بالأهميـة النسـبية للفـراغ بعامـة في مقابـل أهميـة المـكان بخاصـة. فمـع ظهـور الإنترنـت وانتشـارها والقـدرة عـلى العمـل في كل مـكان وفي أي مـكان، سـاد شـعور بـأن الأهميـة التـي تـولى لمـكان العمـل سـتضمحل شـيئاً فشـيئاً. ولكـن عـلى العكـس مـن ذلـك، فالقـدرة عـلى العمـل في كل مـكان ومـن أي مـكان زادت مـن شـعورنا بالحاجـة للانتـماء لمـكان مـا. إن الإنترنـت توجـد في الفضـاء، والأفـراد الذيـن يسـتخدمونها بحاجـة إلى مـكان حقيقـي وملمـوس ومحسـوس وذي جـودة عاليـة. إن جـودة المـكان تعتمـد عـلى الوجـود الإنسـاني المتمثـل بالذكريـات والتوقعـات، قصـص لأحـداث قـد تكـون حقيقيـة أو متخيلـة. ومـن الخـبرة التاريخيـة يوجـد هـذا في المناطـق التراثيـة. إن المناطـق والمبـاني التراثيـة تمثـل الانعـكاس الفعـلي والحقيقـي لهـذه التجـارب، حيـث تعكـس عراقـة المـاضي والـتراث (Rypkema,2005). كـما أن المحافظـة عـلى المناطـق التاريخيـة ومناطـق الـتراث العمـراني لهـا العديـد مـن المزايـا التـي تدعـم اسـتخدام هـذا التوجـه بوصفـه وسـيلة للتنميـة الاقتصاديـة والأخـذ بـه كسياسـة وتوجـه عـام. ومـن هـذه المزايـا:

- عـدم الدخـول في منافسـة مـع المـدن الأخـرى: معظـم التوجهـات الاقتصاديـة مبنيـة عـلى المنافسـة، بينـما تطويـر المناطـق التاريخيـة ومناطـق الـتراث لا يقتـضي بالـضرورة ذلـك. حيـث يمكـن لـكل مدينـة تطويـر منطقتهـا التاريخيـة دون منافسـة المـدن الأخـرى، إذ إن هـذه المناطـق عـادة مـا تكـون ذات طابـع مميـز لهـذه المدينـة بالـذات، ولا تماثـل في الغالـب طابـع مدينـة أخـرى.

- التوزيـع والتنـوع الجغـرافي: لا يلزم لسياسـات التنميـة الاقتصاديـة المبنيـة عـلى تطويـر وإعـادة تأهيل المناطـق التراثيـة أن تحـدد مدينـة أو منطقـة بعينهـا، إذ إن المـدن بطبيعتهـا تكـون متباعـدة بعضهـا عـن الآخـر. لـذا فيمكـن لهـذه السياسـات أن تكـون شـاملة للوطـن بأكملـه.

- معـدل حجـم المشـاريع: هنـاك عـدة عوامـل قـد تؤثـر عـلى أو تعـوق قـدرة القطـاع العـام في الدولـة عـلى تنفيـذ المشـاريع الكبـيرة، مثـل:

المحددات المالية، الخلافات السياسية أو العوامل البيئية. بينما يمكن تنفيذ مشاريع الحفاظ على التراث بمقاييس مختلفة، صغيرة وكبيرة، تبدأ من ترميم مبنى دكاكين صغير وقد تمتد إلى إعادة ترميم وتأهيل مناطق بأكملها. كما يمكن البدء بمشاريع صغيرة، بينما يتم التخطيط والتصميم للمشاريع الكبيرة بحيث تصبح جاهزة للتنفيذ عند الاستطاعة، أو يتم تقسيمها وتنفيذها بشكل مرحلي وعلى مدى عدة سنوات.

● عملية الحفاظ والدورة الاقتصادية: من نتائج العولمة كون المدن لم تعد محصنة من الدورات الاقتصادية العالمية، ارتفاعاً أو انخفاضاً. ومن ميزات مشاريع الحفاظ أنها مضادة للدورات الاقتصادية أو لا تتأثر بها كثيراً. إذ إنها بسبب حجمها وحاجتها للعمالة المحلية الكثيفة يمكن البدء بها وممارستها حتى مع دورات إنخفاض وتراجع الاقتصاد العالمي، وهو ما يوفر فرص عمل ودخلاً مستقراً للاقتصاد المحلي.

● التغير التدريجي: إن التغير بذاته وطبيعته لا يؤثر بالضرورة سلباً على الاقتصاد والثقافة. ولكن التأثير يحدث من التغير السريع والقوي الذي يخرج عن قدرة وسيطرة التحكم المحلية. وعادة ما تكون برامج المحافظة ضمن استراتيجية تدريجية مجزأة ضمن إطار مدينة قائمة، وليست تغييراً مفاجئاً يقود في الغالب للشعور بفقد القدرة على التحكم.

● تمثل المناطق التراثية قاعدة جيدة لتكوين واحتضان أنشطة منظمات العمل المدني «NGO». فقد برهنت هذه المنظمات قدرتها وفعاليتها على الاستجابة وحل إشكالات لا تستطيع الحكومات أو القطاع الخاص التعامل معها بشكل فاعل. كما أثبتت المنظمات المدنية فاعليتها في مجال الحفاظ على التراث عن طريق نشر وتبني الأفكار والتعليم وإعادة الاستخدام المبدع للمباني التاريخية. وإذا ما كان راسمو السياسات يرغبون في دعم المجتمع المدني فإن نشاطات المحافظة على التراث يمكن أن تكون سبيلاً جيداً لذلك.

● التحديث بدون «تغريب»: يمثل الحفاظ كسياسة عامة وفاعلة وسيلة جيدة للتحديث وتحسين البيئة العمرانية لتستجيب للمتطلبات المعاصرة للسكان دون الحاجة للنقل من البيئات والتشكيلات العمرانية الأخرى ومن ثم فقدان الطابع العمراني المحلي.

٧. خاتمة

تناولت هذه الورقة موضوع العولمة بشقيها الاقتصادي والثقافي. وحللت مدى تأثير ذلك على هوية المدينة، وكيف يمكن للمدن تلافي التأثيرات الثقافية للاقتصاد المعولم. كما ناقشت مبادئ التنمية الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين، وأوضحت أن المحافظة على التراث بعامة والعمراني بخاصة كاستراتيجية للتنمية الاقتصادية تتماشى مع المبادئ الخمسة للتنمية الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين، وهي: العولمة، والمحلية، والتنوع، والاستدامة،

والمسؤولية. كما أنها تدعم الحسوس الخمسة للمجتمعات الجيدة، وهي: حس المكان، وحس الهوية، وحس التطور، وحس الانتماء، وحس الشعور بتملك المكان. كما أن المحافظة على التراث يمكنها تحقيق الجودة والأصالة، وهما خاصيتان أساسيتان للتنمية الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين.

عادة ما تكون الأصول الثقافية التراثية لمدينة ما كالأهازيج والعرضات والموسيقى والفنون والحرف، بطبيعتها متأثرة بالبيئة المبنية التي ظهرت ونمت فيها عبر القرون. فإذا ما اعتبرنا هذه المصادر الثقافية أصلاً من الأصول الاقتصادية وأردنا المحافظة عليها واستمرارها، فلا بد من العناية بالبيئة العمرانية المبنية التي أثرت بشكل دائم على توليد هذه الأصول واستمرار أنشطتها.

إن الحفاظ على المناطق التاريخية يتيح للمدينة المشاركة في المنافع الإيجابية للاقتصاد المعولم، بينما يساعد على مقاومة التأثيرات السلبية للثقافة المعولمة. كما يتيح للمدينة الانطلاق في مجال التحديث والمعاصرة والابتعاد عن «التغريب»، كما يجنبها نقل أشكال وتكوينات عمرانية من مجتمعات وثقافات أخرى.

٨. المراجع

المراجع العربية

ابراهيم ، حيدر ، (١٩٩٩)، العولمة وجدل الهوية الثقافية ، عالم الفكر (الكويت ، ١٩٩٩م)، المجلد ٢٨ ، العدد الثاني ، ص ص ٩٥-١٢٢.

أركون ، محمد ،(١٩٩٨)، الاسلام المعاصر أمام تراثه والعولمه ، في محمد أركون ، قضايا في نقد العقل الديني ، (بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٩٨م)، ص ص ١٥٣-١٩٨.

تومسون ، مايكل وآخرون ، (محررون) (١٩٩٧)، ترجمة علي سيد الصاوي ، نظرية الثقافة ، (الكويت ، عالم المعرفة ، ١٩٩٧م).

التويجري ، عبد العزيز، (٢٠١١)، التراث والهوية، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو ، ٢٠١١م).

روبيرتس ، ج. تيمونز وأيمي هايت، (٢٠٠٤)، من الحداثة إلى العولمة : رؤى ووجهات نظر في قضية التطور والتغيير الاجتماعي ، (الكويت ، عالم المعرفة ، ٢٠٠٤م) جزآن.

سعيد ، محمد، (١٩٩٩)، العولمة ، ماهيتها ، نشأتها، أهدافها ، الخيارالبديل ، (الأردن : دار البيارق ، ١٩٩٩م).

السيد ، وليد أحمد ، (٢٠١٠)، التراث والهوية والعولمة ، مقاربات نظرية أساسية، بحث مقدم للمؤتمر الثاني للفنون والتراث في فلسطين : الواقع والتحديات ، (١٣ اكتوبر ٢٠١٠م). (scholar. najah. edu).

طاشكندي ، فرحات (٢٠٠٧)، التراث بين القطعية والإستمرارية ، مركز بحوث كلية العمارة والتخطيط ، جامعة الملك سعود ، ١/ ١٤٢٧هـ .

عبدالله ، عبد الخالق ،(١٩٩٩)، العولمة : جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها ، عالم الفكر ، (الكويت ، ١٩٩٩م)، المجلد ٢٨ ، العدد الثاني ، ص ص ٣٩-٩٤.

« **العولمة ظاهرة العصر**،(١٩٩٩)، عدد خاص من مجلة عالم الفكر، (الكويت ،١٩٩٩) ، المجلد ٢٨ العدد الثاني.

العيد ، وارم ، (٢٠١٤)، البعد الثقافي للعولمة وأثره على الهوية الثقافية للشباب العربي ، الشباب الجامعي الجزائري، مجلة جيل العلوم الإنسانية والإجتماعية، الجزائر ، مركز جيل البحث العلمي ، العدد الثاني، (يونيو ٢٠١٤) ، ص ص ٩-٢٦.

مارتن ، هانس- بيتر ، وهارلد شومان (١٩٩٨)، فخ العولمة : الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية ، (الكويت ، عالم المعرفة ، ١٩٩٨م).

نصار، جمال ، (٢٠١٥)، الهوية الثقافية وتحديات العولمة ، سلسلة قضايا ، مركز الجزيرة للدراسات ، (يناير ٢٠١٥) .

النعيم ، مشاري ، (٢٠٠١)، المحلية مقابل الكونية : هوية العمارة والمدينة السعودية في عصر العولمة ، ندوة مدن المستقبل ، الرياض ، ١٠-١٢ نوفمبر (٢٠٠١م).

الهذلول ، صالح بن علي ، العولمة والعمران، عمران، (دبي ، ٢٠٠٣) ، العدد الثاني ، ص ص ١١٦-١١٩.

English References

Anheier, H.K., Isar, Y.R., (eds), (2011) Cultures and Globalization; Heritage, Memory and Identity, The Cultures and Globalization Series, SAGE Publications Ltd, (2011).

Ben Hamouch, M., (2004) "The Changing Morphology of the Gulf Cities in the Age of – Globalization: The Case of Bahrain", Habitat International, V. 28, No. 4, (Dec. 2004), pp. 521-540.

Beriato, and Gospodini, A., (2004) " Globalizing Urban Landscape: Athens and the 2004 Olympics", Cities, V. 21, No 3, (June 2004), pp.187-202.

Dubach, N.A., Sue- ching Jou, Hsin-Huang Michael Hsiao, (2014) Globalization and New Intra- Urban Dynamics in Asian Cities, National Taiwan University Press, (2014).

International Conference on: (2015) " Culture for Sustainable Cities", Hangzhou, Pupils of China / 10-12 Dec.2015. (Unesco. org).

Mahgoub, Yasser, (2004) " Globalization and the Bulit: Environment in Kuwait", Habitat International, V. 28, No. 4, (Dec.2004), pp. 505-519.

Rypkema, Donovan D., (2005) "Globalization, Urban Heritage, & the 21st Century Economy", in Global Urban Development Magazine, Volum 1, Issue 1, (2005), pp. 1-9.

John Rennie Short &Yeong-Hyun Kim, (1999) Globalization and the City, (New York, Longman 1999).

Wade, R.W., (2004) " Is Globalization Reducing Poverty and Inequality", World Development, V. 32, No. 4, (April 2004), pp. 567-589.

doi:10.33948/JAP-KSU-36-1-4

Brief Article (Non-Refereed)

Globalization, Culture, Heritage and City Identity

Saleh Ali Al-Hathloul

Professor, Department of Architecture and Building Sciences, College of Architecture and Planning, king Saud University, Riyadh, KSA

salhathloul@ksu.edu.sa salhathloul@hotmail.com

Abstract. This paper deals with the topic of globalization and its relationship with cities and urban heritage. It argues that economic globalization does not necessarily mean the globalization of culture. On the contrary, it is necessary for economic and cultural reasons for this not to happen. It argues that the success of cities in the future will not depend on spreading and supporting economic globalization only, but rather on the ability of these cities to avoid or mitigate the impact of cultural globalization. The paper concludes that preserving urban heritage is not an alternative to economic development, but rather a unique and effective tool for achieving economic growth in cities. Conservation is no longer an end in itself, but rather a tool to achieve further and broader goals. Preserving heritage areas also allows the city to share in the positive benefits of the globalized economy. Globalization, whether economic or cultural, means change, and reviving, adapting, and reusing heritage buildings, and provides a sense of reassurance and continuity for individuals and communities.

Key words: globalization, culture, heritage, city identity.